

الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر

د/ اسماعيل عرباجي

I- مقدمة:

إن تصاعد و تفاقم التهديد للأمن الغذائي في العالم بصفة عامة وفي بلدان العالم الثالث بصفة خاصة يبلغ مستويات حرجة ويشكل سيفا مسلطا فوق الرؤوس في عالم يشهد فيه التنافس للسيطرة على الأسواق واستخدام الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي قصد الهيمنة والسيطرة على ثروات بلدان العالم الثالث و العربي منها.

إن ارتفاع استيراد المواد الغذائية في بلدان العالم الثالث، أدى إلى هزات قوية أصابت الأمن الغذائي نتيجة لقصور الطاقة الإنتاجية الزراعية عن تأمين حاجات الاستهلاك مما يجعل هذه البلدان عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخارجية، بما يتناقض مع مصالحها.

إن الجزائر واعية بأهمية الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وبأهمية تطوير الفلاحة وتوفير كل الشروط اللازمة لنجاحها وهي واعية أن تحريك التنمية وتطويرها والتركيز على تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي بالذات هو المخرج الوحيد من التبعية لقوى الهيمنة الخارجية.

إن العجز الغذائي في العالم اليوم يعني التبعية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمخططات و أطماع و مصالح الدول المصدرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الجزائر في الماضي، قامت بإصلاحين زراعيين، الأول يتمثل في الإصلاح الزراعي الذي أقر الحد الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة مباشرة بعد الاستقلال، أما الثاني فقد عرف بميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة 1971، لقد كان القاسم المشترك بين السياستين هو تحديث القطاع الزراعي و تحسين تقنياته.

عند تقويم هاتين المرحلتين، إذا اعتبرنا أن تحديث القطاع الزراعي كان أهم أهداف السياسة الزراعية فإننا نشير إلى أنه إذا كان التحديث يعني زيادة استعمال الجرارات واستخدام الأسمدة الكيماوية، فإن الجزائر قد حققت نجاحا في هذا المجال لكن إذا نظرنا إلى مدى تأثير هذا التحديث على الإنتاجية الزراعية فإنه لم يعطي النتائج المرجوة منه وبالتالي هذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي.

لتحديد الأهداف المرجوة في القطاع الفلاحي والزراعي لابد من وضع إستراتيجية شاملة و كاملة تأخذ بعين الاعتبار التعرف على المحددات والعراقيل التي تتفاعل مع بعضها مكونة المناخ المحدد لتنمية الزراعة، إذ أن عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل والتعرف عليها قد يدفع إلى صياغة غير واقعية من خلال تحديد أهداف وآليات لا تتماشى مع الواقع الفعلي لظروف الزراعة الجزائرية الحالية.

II- تحليل أسباب ضعف السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي:

إن عمليات الإصلاح الزراعي التي قامت بها الجزائر على غرار البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية المنتهجة لم تحقق الهدف المرجو والنتائج المنتظرة للنهوض بالتنمية

الزراعية و تحقيق الاكتفاء الغذائي، ويرجع ذلك إلى جملة من أسباب وعوامل يمكن تلخيصها وحصرها فيما يلي:

1- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية، التي تم إنجازها لم تحقق تقدما ملموسا يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل ضعيف سنويا مقارنة بمستوى الطلب على الغذاء الذي يزداد بمعدل أعلى مقابل نمو بطيء للإنتاج.

زيادة إلى هذا لم تنجح الإصلاحات الزراعية لضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ولعدم العناية كذلك بمعايير ومواصفات الجودة ولضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية بالإضافة إلى نقص متخصصين في التسويق.

إضافة لهذه النقائص المذكورة، من الناحية الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى عوامل أخرى أهمها:

- سوء إدارة القطاع الزراعي،
- إعطاء أولوية للأهداف السياسية،
- قلة الاختصاصيين في علم الفلاحة.

2- قلة الاستثمارات في مجال القطاع الفلاحي:

إن حصة القطاع الفلاحي والزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا خاصة في السنوات الماضية وهذا زيادة إلى عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام.

إن الزراعة الحديثة، كي تحقق إنتاجية عالية، تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، وفي هذا الإطار ظل القطاع الزراعي يعاني من عدة معوقات في ظل انعدام الموضوعية في معايير توزيع القروض على الفلاحين.

3- ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها:

إن الجزائر بذلت جهود لا يستهان بها وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنتظرة وذلك نتيجة عوامل عدة أهمها :

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي؛
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية؛
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها، و تحديد الأولويات؛
- عدم استقرار السياسات الزراعية واستمرارها لمدة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها.

4- غياب الأساليب العقلانية في استصلاح الأراضي:

إن الجزائر قد بذلت جهودا معتبرة في عمليات استصلاح الأراضي والتي لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك بسبب العوامل التالية:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان؛
- عدم تكامل وإتمام مراحل الاستصلاح؛
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح؛
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

5- ندرة الموارد المائية:

تشكل الموارد المائية أحد العوامل الرئيسية في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي إلا أنها تعتبر

نادرة مما يتطلب من الدولة سياسات وإستراتيجيات لإدارة هذه الندرة.

6- ضعف الإنتاج الحيواني:

إن الجزائر على غرار البلدان العربية بذلت جهودا معتبرة لتطوير الثروة الحيوانية دون تحقيق والوصول إلى الأهداف المرجوة، بسبب :

- عدم خصوبة المساحات الرعوية و تعرضها للجفاف؛
- عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين السلالة الوراثية في الفلاحة؛
- جزئية سياسات الإنتاج الحيواني.

III- تحديد إستراتيجية واضحة لضمان التنمية الفلاحية والأمن الغذائي:

1- العقار الفلاحي:

إن الجزائر تتوفر بقدر وافر مقارنة بعدة دول على مساحات أرضية زراعية وفلاحية شاسعة، وفي هذا المجال لابد من دراسة علمية في مسح الأراضي الفلاحية والزراعية قصد إحصائها ومن خلال هذه العملية يمكن أن نكتشف الكثير من المعطيات خاصة إذا كانت العملية معدة من طرف مختصين و خبراء في عالم الفلاحة.

إن تسوية العقار الفلاحي، يعد من أكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة ولقد حاولت الدولة عن طريق وزارة الفلاحة منذ أن تمت الموافقة على مشروع الدعم الفلاحي أن تضع بعض الشروط للتحكم في عملية استفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة والمعنية بالبرنامج وقد كان الأمر

سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرفي للملكية العقارية.

وفي هذا المجال، لابد من عملية تعيين العقار وتسوية العقود وخلق عقود جديدة خاصة بالفلاحين المالكين للأرض والمحرومين من تلك العقود، و لبرنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز أو عن طريق أي شكل من أشكال الاستفادة وإتمام هذه العملية يسمح دون شك بجرد الفلاحين المالكين للأرض وملاك الأرض الحقيقيين، وبالتالي يمكن لوزارة الفلاحة معرفة وتحديد العقار الفلاحي ولاسيما تصنيفه وفقا لصلاحيته وملاءمته لمنتوج معين بحيث ترسم خريطة إنتاجية لكل إقليم ولكل ولاية ، هذا زيادة عن إحصاء الفلاحين الحقيقيين وهو الأمر الذي تبنى عليه أيضا سياسة الدعم بمعنى آخر أن ولاية ما تصنف باعتبارها مواتية مناخيا و بيئيا لتربية المواشي مثلا وفق دراسة معدة سلفا وبالتالي لا يمكن أن يخصص لها برنامج لغرس الأشجار المثمرة بل يتم دعم نشاط تربية المواشي حتى يتلقى النجاح المطلوب.

2- وضع سياسة البحث والإرشاد:

إن الفلاحة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هو تقليدي، وبالتالي لابد من وضع سياسة لتطوير البحث العلمي وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين و توعية الفلاح.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير التي يمكن حصرها فيما يلي :

- إعداد وتطبيق سياسة البحث والإرشاد بهدف تدريب الفلاحين وإقناعهم بتبني النتائج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة و تحسين نوعية الإنتاج؛

- تشخيص المشاكل التي يعاني منها ويواجهها الفلاح ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد أفضل الأساليب الملائمة للتعامل معها؛
- ضرورة دعم البحث الزراعي ووضع إستراتيجية لتحسينه كما وكيفا وتوظيفه عن طريق إنشاء معاهد ومخابر متخصصة في البحث الزراعي؛
- تشجيع الاستثمار في البحوث الزراعية ودراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وتوظيف نتائجها؛
- التنسيق بين هيئات البحث العلمي وهيئات الإرشاد الزراعي.

3- إنشاء هيكل فعالة لتسويق المنتج الفلاحي ودعم الصادرات:

إن التسويق المحلي أو الخارجي للمنتجات الزراعية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم و ذلك يتطلب وضع سياسة تتمثل في :

- تحسين البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين للمنتجات الزراعية؛
- العناية بمواصفات ومعايير الجودة للدخول إلى الأسواق الخارجية والدولية؛
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وتخفيض تكلفة الإنتاج؛
- دعم التسويق للمنتجات الزراعية إلى الخارج كما هو معمول به على مستوى البلدان الأوروبية وأمريكا،
- ترويج المنتجات الزراعية الوطنية بالخارج عن طريق وضع سياسة للدخول إلى الأسواق الخارجية.

4- تشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي:

الملاحظ على غرار القطاعات الأخرى أن حصة القطاع الزراعي في الجائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا زيادة على عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال.

إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، زيادة إلى هذا لا بد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح وتوزيع القروض للفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك.

5- تطوير صناعة تحويل للمنتوجات الزراعية:

في هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع إستراتيجية موازنة مع نوعية المنتوجات لضمان تحويل المنتوجات الزراعية وبالتالي لا بد من تشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الصناعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم.

للجائر في هذا المجال تجربة معتبرة، لا بد من دعمها ومواصلة الاستثمار للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتوجات وأماكن إنتاجها.

وفي هذا الإطار لا بد من مراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بـ :

- توحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية؛
- عصرنة وحدات التحويل.

IV- الخاتمة:

يتميز اقتصاد الجزائر بسيطرة صادرات المحروقات رغم وجود إرادة فعلية لتخفيف هذه التبعية لضمان مصادر متنوعة للدخل الوطني.

إن الجزائر تملك موارد وافرة من الموارد الزراعية الطبيعية والموارد البشرية والمادية التي تتيح إمكانيات زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي كما وكيفا لضمان الأمن الغذائي ومواجهة التحديات التي أفرزتها عولمة الاقتصاد وتقليص فاتورة الإستاد.

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي بادرت به الحكومة أسفر على نتائج جدّ مشجعة حيث سجل فائض هام لبعض المواد وفي رأينا يتطلب تسجيل هذا المخطط ضمن إستراتيجية وطنية بعيدة المدى لا تقل على الأقل على خمسة وعشرون سنة.

إن الجزائر تحضى بمنتجات فلاحية وزراعية متنوعة منها مبكرة، ولا بد من رفع الإنتاج وتطوير وعصرنة الوسائل ورسم سياسة وطنية للتصدير ودخول أسواق دولية وعدم الاكتفاء بالسوق المحلي وهذا بالإضافة إلى عدّة ثروات لم تستغل بعد إلاّ بقدر ضئيل جدا تتمثل في تربية المواشي، الدواجن والأسماك وكذا المنتجات البيولوجية وهذا يتطلب كذلك وضع إستراتيجية علمية لتحسين ورفع القدرات الموجودة وذلك لاسيما عن طريق تشجيع الاستثمار والشراكة في هذه القطاعات وكذا البحوث العلمية وتوظيف نتائجها.

إن عملية استصلاح الأراضي الزراعية المنتهجة بغرض توسيع مساحات الأراضي الفلاحية المنتجة لابد من تسجيلها ضمن إستراتيجية وطنية مبنية على دراسة علمية قصد بلوغ الأهداف المسطرة على المدى البعيد وتوفير كل الشروط الملائمة لإنجاحها وهذا موازاة مع ضرورة إعداد سياسة وطنية خاصة بمياه السقي والتي لا تقل أهمية عن القطاعات الأخرى.

المراجع:

- 1- الإدارة الإستراتيجية الجزء الثاني "الحالات العملية" شارلزو جاريت
جونز ترجمة و مراجعة د. رفاعي محمد رفاعي. د. محمد سيد أحمد
عبد المتعال دار المريخ 1998؛
- 2- بحوث و دراسات في: إستراتيجية التنمية الزراعية د. كمال حمدي أبو
الخير كلية التجارة – جامعة عين الشمس- القاهرة؛
- 3- تقارير مجلس الشوري عن إستراتيجية التنمية الزراعية، والإنتمان
الزراعي، والميكنة الزراعية، الصادرة في أعوام ما بين 1992 –
1994؛
- 4- المنظور العربي عن البيئة والتنمية، من وثائق المؤتمر العربي الوزاري
عن البيئة و التنمية، القاهرة، سبتمبر 1991؛
- 5- القضايا البيئية وتطور استخدام الموارد، معهد البحوث والدراسات
العربية 1991.